تأثير إنشاء نظام ضمان الودائع على استقرار الجهاز المصرفي الفلسطيني
دراسة تحليلية ميدانية*

د. علي عبد الله شاهين
أستاذ مشارك – كلية التجارة
الجامعة الإسلامية – غزة

أ. رأفت علي الأعرج
ماجستير محاسبة وتمويل
سلطة النقد الفلسطينية

دولة فلسطين

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى تأثير إنشاء نظام ضمان الودائع على استقرار الجهاز المصرفي الفلسطيني من خلال مناقشته، واستعراض الملامح والمبررات التي تدعو إلى إنشاء النظام والعوامل المؤثرة فيه والقضايا الرئيسة ذات العلاقة، ومناقشة مكونات شبكة الأمان المالي المتمثلة في وظيفة البنك المركزي كمقرض أخير والرقابة المصرفية وتعليمات السلامة، إلى جانب توضيح جوانب العلاقات المتداخلة وآلية تبادل المعلومات والتنسيق بين مختلف مكونات تلك الشبكة.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل الجوانب الأساسية لنظم ضمان الودائع وأهميتها في تدعيم الاستقرار المالي، كما استخدمت الدراسة استبانة صممت لهذا الغرض للإجابة عن أسئلتها واختبار فرضياتها، وقد تم توزيع استبانة على كل من أفراد المجتمع البالغ عددهم 85 مفردة والمكون من المدراء العاملين ونوابهم ومساعديهم في البنوك العاملة في فلسطين، بالإضافة إلى موظفي دائرة الرقابة على المصارف في سلطة النقد الفلسطينية، وقد تم استرداد عدد 66 استبانة منها بنسبة 77.6%

هذا وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير كبير وجوهري لإنشاء نظام ضمان الودائع على زيادة درجة الثقة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، وكذلك زيادة درجة الاستقرار في الودائع وجذب المزيد من المدخرات، بالإضافة إلى تأثيره الإيجابي على زيادة مرونة السياسات الائتمانية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بإنشاء نظام ضمان ودائع فلسطين تتبناه وتدعو إليه سلطة النقد الفلسطينية، بالنظر إلى دوره وأثره الإيجابي نحو تقوية وتعزيز الاستقرار المصرفي وزيادة فاعليته في خدمة الاقتصاد والمجتمع المالي الفلسطيني.

تمهيد:

تواجه البنوك العديد من التحديات، وأهمها تحقيق متطلبات الاستقرار المصرفي الذي يمثل مرتبة "متقدمة" بين الأهداف الاقتصادية والتنموية، مما يدعم النمو الاقتصادي والمنافسة وزيادة الكفاءة والفاعلية المصرفية والفاعلية الاقتصادية، كما إن معدلات الودائع في الجهاز المصرفي تشكل أحد أهم البنود اللازمة لدعم هذا الاستقرار (حشاد، 1994: أ).

* تم تسلم البحث في مايو 2010، وقُبل للنشر في أكتوبر 2010.

فالودائع المصرفية هي بطبيعتها ديون على المصارف، وهي واجبة التسديد، ومن البديهي أن سلامة النظام النقدي إجمالاً تقوم على سلامة أدواته: النقود والودائع وأي خطر يهدد هذه الودائع والثقة فيها يشكل تهديدًا مباشرًا للنظام النقدي (البساط، 1974: 23)، لذلك ظهرت الحاجة إلى وجود نظام لضمان الودائع يعمل على توفير إمكانية تعويض فئات من المودعين أصحاب أنواع معينة من الودائع بنسبة من ودائعهم التي تتعرض للخطر نتيجة تعثر البنك وتوقفه عن الدفع (اتحاد المصارف العربية، 1992: 83).

وقد ظهرت أهمية التأمين على الودائع وحماية المودعين في الفترة الأخيرة باعتبار أن نظام التأمين على الودائع وحماية المودعين من العناصر الفعالة في التغلب على المشكلات التي تواجه المؤسسات المالية التي تقبل الودائع بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة. (حشاد، 1994: 27) وفضلاً عن ذلك فقد اعتبر وجود هذا النظام أمرًا هامًا يساعد في دعم شبكة الأمان المالي في المصارف ويشكل احد أهم مكوناتها التي تتكون من (الجمعية الدولية لضامني الودائع،2006: 1):

1- البنك المركزي كملجأ أخير Lender of Last Resort.

2- الرقابة المصرفية وتعليمات السلامة Prudential Regulation and Supervision of Banks.

3- نظام ضمان الودائع Deposit Insurance System.

أما فيما يتعلق بالوضع القائم محليًا، فمن المعلوم أن الجهاز المصرفي الفلسطيني كان قد بدأ في مزاولة أعماله واستمر في العمل في ظل ظروف غير مستقرة، لكنه اتسم بزيادة عدد وحداته، حيث بلغ عدد المصارف العاملة في فلسطين كما في نهاية عام 2009 عدد (20) مصرفًا، وبإجمالي شبكة فروع ومكاتب عددها (209)، تشكل المصارف الوطنية منها (10) مصرف، أما باقي المصارف الأخرى فهي مصارف وافدة وعددها (10) مصرف، منها (8) مصارف أردنية، ومصرف مصري واحد، بالإضافة إلى مصرف أجنبي واحد، وقد بلغ إجمالي موجودات (مطلوبات) هذا الجهاز في نهاية عام 2009 نحو 7876.6 مليون دولار، يشكل حجم الودائع منها حوالي 6296.6 مليون دولار، وقد اتخذت قيمة هذه الودائع في النحو اتجاهًا تصاعديًا خلال السنوات السابقة، وإذ ارتفعت بنسبة 7.7% مقارنة بالعام السابق، وهو مؤشر على ارتفاع درجة الثقة في الجهاز المصرفي واستمرار تدفق الفوائض المالية والادخارية إلى المنظومة المصرفية، أما بالنسبة لحجم التسهيلات الائتمانية المباشرة للجهاز المصرفي الفلسطيني فكانت الأكثر أهمية في توظيف الأموال في الاقتصاد المحلي لتأثيرها الواسع على جميع القطاعات الاقتصادية، حيث ارتفع إجمالي تلك التسهيلات لتصل إلى 2234.3 مليون دولار مع نهاية عام 2009.

أما بخصوص نسبة تلك التسهيلات وعلاقتها كنسبة من الودائع، فنجد أنها منخفضة مقارنة بالدول الأخرى، ففي الأردن على سبيل المثال بلغت هذه النسبة 65.6%، وفي مصر بلغت 51% في نهاية العام 2009، ويعزى السبب في ذلك إلى السياسات الائتمانية المتحفظة التي تنتهجها المصارف نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي دفع المصارف إلى اللجوء لتوظيفها في مجالات أكثر أمنًا بالتوجه نحو ربط الودائع لدى مؤسسات مالية مصرفية خارج فلسطين، وذلك خوفًا من وقوعها في أزمات سيولة آنية (سلطة النقد الفلسطينية، 2010).

وبذلك يتبين أن عدم الاستقرار النسبي الذي تعاني منه المصارف بسبب الظروف المحيطة إلى جانب حرصها الشديد نحو

المحافظة على ودائع عملائها يدفعها نحو توظيفها في مجالات أقل ربحية وأكثر سيولة، تجنبًا للوقوع في المخاطر المالية. من هنا تظهر الحاجة إلى طمأنة جمهور المودعين عن ودائعهم وتحفيزهم من خلال سياسات هادفة إلى جذب المزيد منها إلى الجهاز المصرفي الفلسطيني – من ناحية – ودفع الإدارة المصرفية – من ناحية أخرى – إلى توظيف أموالها في مجالات أكثر ربحية وذات آجال متوسطة دون الخوف من وقوعها في أزمات.

مشكلة البحث:

بناءً على ما تقدم تأتي هذه الدراسة لمحاولة الوقوف على تأثير نظام ضمان الودائع في تعزيز الاستقرار المصرفي ودعم شبكة الأمان المالي، وذلك بالتطبيق على الجهاز المصرفي الفلسطيني، وبالتالي فإن مشكلة هذا البحث تدور حول السؤال الرئيس التالي:

"ما تأثر إنشاء نظام ضمان الودائع في تعزيز الاستقرار ودعم شبكة الأمان المالي للجهاز المصرفي الفلسطيني"

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الآتي:

1- الوقوف على أهم الملامح والتفاصيل الخاصة بنظم ضمان الودائع والعوامل المؤثرة فيها.

2- الوقوف على أهم المعالم اللازمة لتبني إنشاء نظم ضمان الودائع.

3- الوقوف على أبعاد شبكة الأمان المالي وعلاقاتها المترابطة.

فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها يمكن صياغة الفرضيات كما يلي:

1- إنشاء نظام ضمان الودائع يزيد من درجة الثقة في الجهاز المصرفي الفلسطيني.

2- إنشاء نظام ضمان الودائع يؤثر إيجابًا على درجة استقرار الودائع وجذب المزيد من المدخرات في الجهاز المصرفي الفلسطيني.

3- إنشاء نظام ضمان الودائع يساهم في زيادة مرونة السياسات الائتمانية في الجهاز المصرفي الفلسطيني.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على نظم ضمان للودائع لتدعيم شبكة الأمان المالي، بالإضافة إلى المنافع المتوقع إضافتها إلى المنظومة المالية والمصرفية في فلسطين من خلال العمل على تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي الفلسطيني والمساهمة في استقرار وتطوير سياسة استقطاب الودائع، وبالتالي تقوية شبكة الأمان المالي وما ينتج عنه من تعزيز للدور الاقتصادي والتنموي للبنوك وزيادة كفاءة أدائها وفاعليتها، مما ينعكس بالإيجاب على المجتمع المالي والاقتصاد الوطني.

الدراسات السابقة:

1- **دراسة Demirguc-Kunt, Asli and Detragiache, Enrica (2000)** وناقشت احتمال حدوث أزمات مصرفية في حالة التغطية المحدودة، وأشارت إلى ضرورة توافر بيئة العمل المؤسسية لضمان نجاح نظام ضمان الودائع، حيث يمكن الاسترشاد بالمؤشرات المستقاة من جودة العمل المؤسسي داخل الدولة، ومن هذه المؤشرات مدى سيطرة القانون، ومدى ممارسة الفساد كأدلة على وجود مراقبة والتزام بالتعليمات، ويبين أن الدولة التي تتمتع بمؤسسات ذات كفاءة تكاد فيها مشكلات الأخطار الأخلاقية الناتجة عن النظام الصريح لضمان الودائع تكون معدومة تمامًا، الأمر الذي يعني مراعاة الظروف الخاصة بالدولة فيما يتعلق بنظم ضمان الودائع، مع الأخذ بعين الاعتبار العناصر الأخرى المكونة لشبكة الأمان المالي بالتزامن مع وجود بيئة العمل المؤسسي الصحيحة والسليمة.

2- **دراسة Sorge, Marco (2003)** وتتناول موضوع الأزمات المالية التي حدثت مؤخرًا في كلٍ من آسيا وأمريكا اللاتينية من حيث إنها قد أدت إلى ظهور العديد من التساؤلات حول فاعلية التعليمات المصرفية الدولية فيما يتعلق بالتحكم في المخاطر التي تواجه المصارف في الأسواق النامية... ومن هذه التساؤلات على سبيل المثال... هل تزيد – فعلاً – نظم ضمان الودائع السخية (ذات سقوف التغطية المرتفعة) من قبول البنوك للمخاطر خلال أوقات متفاوتة؟ هل متطلبات رأس المال الحالية تزود البنوك بالقدرة الكافية والملائمة لمقاومة التأثيرات العكسية المحتملة للمخاطر المترابطة لكلٍ من مخاطر الائتمان ومخاطر صرف العملات الأجنبية؟ هل الاعتماد المتزايد على تصنيف الديون من قبل منظمي عمل البنوك هو اعتماد عادل ومبرر؟.

وتعرضت الدراسة بالتحليل والمناقشة نظريًا وعمليًا، وتوصلت إلى أن القواعد التنظيمية المصرفية الحالية المطبقة في العديد من الدول الصناعية لا تحقق بالضرورة مستوى الفاعلية نفسه عند تطبيقها في الدول النامية، وفي ملاحظة خاصة أخرى أظهر البحث أن ضمان الودائع قد يؤثر بشكل سلبي على رغبة ملاك البنوك في تحمل المخاطر، وخصوصًا في ظل عدم تطبيق تعليمات مشددة، وفي ظل أسواق الائتمان ذات الفروق المتفاوتة الكبيرة.

3- **دراسة Asli Demirguc-Kunt and Edward J. Kane (2003)** وتناولت موضوع النظم الصريحة لضمان الودائع من حيث كونها قد انتشرت بسرعة كبيرة في العقود الأخيرة، وأن هذا الانتشار أيضًا في دول ذات مستويات مالية ومؤسسية منخفضة، كما أشارت الدراسة إلى الاختلافات فيما بين الدول في نظم ضمان الودائع، واستعرضت الأدلة التي توضح كيف أن ميزات التصميم الخاص لهذه النظم تؤثر على انضباط سوق القطاع الخاص والاستقرار المصرفي والتنمية المالية وفعالية نظم ضمان الودائع في حل الأزمات.

وأشارت الدراسة إلى ضرورة تشجيع الدول لكي تتبنى النظام الصريح لضمان الودائع دون إيقاف الإعانة والعلاج للضعف الموجود في البيئة المعلوماتية والرقابية. وأُختتمت الدراسة ببعض التوصيات بخصوص نظام ضمان الودائع المطبق في دولة تشيلي، ومنها أن نظام الضمان الصريح يجب أن يستعمل بحذر، حيث أثبتت الأبحاث – في ظل وجود بيئة مؤسسية ضعيفة أن نظام ضمان الودائع يكون معرضًا لآثار سلبية إذا لم تتخذ إجراءات وقائية ورقابية أخرى تحد من احتمال حدوث أزمات مستقبلية.

4- **دراسة Yilmaz, Rasim (2003)** تناولت موضوع الأزمة المصرفية الأخيرة التي حدثت في تركيا حيث تركز عليها كحالة عملية للإجابة عن تساؤلات من نوع ماذا لو؟... وكيف؟... وإلى أي مدى يمكن لضمان الودائع أن يلعب دورًا في مثل هذه الأزمات، وتم التعرف على أسباب إفلاس وانهيار البنوك في تركيا. وتم اختبار الفرضية القائلة بأن وجود نظام ضمان ودائع كامل التغطية قد يؤثر على الظروف المحيطة بالبنوك التركية، وتم تحليل بعض التأثيرات المرتبطة بالمخاطر في البنوك المنهارة، وقد تم تحليل بعض النسب المالية قبل وبعد تطبيق وتنفيذ نظام ضمان الودائع ذي التغطية الكاملة.

وقد أشارت النتائج إلى أن فشل بعض البنوك في تركيا قد جاء مع ظهور نظام ضمان الودائع ذي التغطية الكاملة، وعلى الرغم من أن هذه النتائج قد أشارت إلى أن نظام ضمان الودائع ذا التغطية الكاملة من الممكن أن لا يكون نافعًا ومناسبًا في الدول النامية، لكن نتائج متابعات إحدى الدراسات الصغيرة التي أجريت مؤخرًا عن الإفلاس والذعر المصرفي في تركيا – أثبتت أن أي تغيير في حدود التغطية لنظام ضمان الودائع من الممكن أن يزيد من مشكلات الذعر المصرفي، وبشكل واضح فإن صغار المودعين غير قادرين على التمييز بين البنوك التي تستطيع الوفاء بالتزاماتها والبنوك غير القادرة على الوفاء بالتزاماتها خلال فترة محددة، وخلص البحث إلى ضرورة وجود سقوف تغطية لضمان الودائع حتى ولو بنسب قليلة، وذلك لحماية صغار المودعين البسطاء، وكذلك للحد من تأثيرات انتقال عدوى الذعر المصرفي.

5- **دراسة Yorulmazer, Tanju (2003)** تناولت بالتحليل والمناقشة السلوك العام للمودعين وإمكانية إثارة الذعر المصرفي، وأوضحت أن البنوك المركزية تلعب دور الملجأ أو المقرض الأخير الذي يمكن أن يخفف من بعض التكاليف المصاحبة للذعر المصرفي، ولكنها لا تستطيع أن تمنع الذعر في البنوك الجيدة في حالة غياب المعلومات الأكيدة، وبالتالي فإن عدم توفير حماية كاملة للمودعين، والسماح بنسب محدودة من الذعر المصرفي وسحب الودائع يحقق مصالح المودعين بشكل أفضل على المدى الطويل.

وقد ركزت الدراسة أيضًا على العوامل المؤثرة على حدة الذعر المصرفي، واقترحت سياسات من الممكن أن تخفف من حدة الإفلاس وتقلل من رغبة أصحاب الودائع من سحب أموالهم من البنوك. وتوصلت الدراسة إلى أن نظام ضمان الودائع حتى لو كان بسقف تغطية متدنٍ أو محدود فإنه سيساعد في تقليص حدة هذا الذعر.

6- **دراسة Asli Demirguc-Kunt, Edward J. Kane and Luc Laeven (2006)** تناولت تحديد العوامل التي تؤثر في القرارات المتعلقة بشبكة الأمان المالي لمختلف الدول، وذلك باستخدام قاعدة البيانات غير العادية الشاملة لعدد 170 دولة والتي تغطي الفترة من 1960 وحتى 2003. وقد تعرضت الدراسة بالتحليل والمناقشة إلى كيفية ومدى تأثير كلٍ من المؤثرات الخارجية وضغوط الأزمات والمؤسسات السياسية على تصميم وفلسفة نظم ضمان الودائع.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن الضغوط لمحاكاة وتقليد الدول المتقدمة في تبني وتصميم الأطر التعليماتية، وكذلك الضغوط التي تمارسها المؤسسات السياسية التي تشارك في صنع القرار، ستؤدي إلى دفع الدولة باتجاه تبني وتصميم نظم ضمان ودائع غير مناسبة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أنها تمحورت حول مناقشة قضايا مهمة ومحددة ذات علاقة بموضوع نظام ضمان الودائع والأمور المرتبطة به. وقد شكلت هذه الدراسات أساسًا جيدًا للاستفادة منها كتجارب سابقة في المجال نفسه.

وقد ساعدت هذه الدراسات في بناء أداة الدراسة الحالية لجمع البيانات ومقارنتها مع نتائج تلك الدراسات، وبالتالي فإن ما يميز هذه الدراسة هي أنها الأولى من نوعها التي تتعرض إلى موضوع نظم ضمان وتأمين الودائع في الجهاز المصرفي، وذلك في ظل بيئة تتميز بخصوصيتها من حيث هيكلية الجهاز ونوعيته، وبالتالي فإن هذه الدراسة تساهم في إلقاء الضوء بالتحليل والمناقشة على أهمية إنشاء نظام ضمان الودائع في فلسطين، يأخذ في الاعتبار الظروف البيئية السائدة في ظل المخاطر التي ترتبط بأداء هذا الجهاز من ناحية، والحاجة إلى طمأنة المودعين والمستثمرين لجذب الأموال للاستثمار في فلسطين والتي هي في أمس الحاجة إليها لدعم الاقتصاد الوطني وتطويره.

فهرس البحث:

المبحث الأول: الودائع المصرفية والعوامل المؤثرة فيها.

المبحث الثاني: نظم ضمان الودائع (المفهوم ومبررات الإنشاء).

المبحث الثالث: الإطار العام لإنشاء نظم ضمان الودائع.

المبحث الرابع: أطراف شبكة الأمان المصرفي.

المبحث الخامس: الدراسة التطبيقية.

المبحث الأول- الودائع المصرفية والعوامل المؤثرة فيها:

1- مقدمة:

الوديعة المصرفية "هي عقد بمقتضاه يسلم شخص مبلغًا من النقود إلى البنك الذي يلتزم برده لدى الطلب أو وفقًا للشروط المتفق عليها". وتتميز الوديعة النقدية بخاصية جوهرية هي أن البنك يكتسب ملكية النقود المودعة ويكون له الحق في التصرف فيها لحاجات نشاطه الخاص، على أن يلتزم برد مبلغ مماثل إلى المودع (طه، 2005: 61).

وفي تعريف آخر للوديعة يذكر بأنها "عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة المصارف التجارية، وأن هذه الديون نقود يمكن استخدامها لإبراء الذمم أو الديون في الوقت نفسه، علمًا بأن الودائع لا تنشأ نتيجة لإيداع الأفراد أموالهم فقط، وإنما أيضًا نتيجة لإقراض المصارف للأفراد (عبد الله، 1999: 245).

وهناك من أعطى تعريفًا آخر موسعًا للوديعة، حيث عرفها بأنها "تلك المبالغ المصرح بها في أية عملة كانت والمودعة لدى المصرف والواجبة التأدية عند الطلب، أو بعد إنذار أو في تاريخ استحقاق معين" (آل علي، 2002: 135).

2- الودائع والعوامل المؤثرة في استقرارها:

تنقسم الودائع المصرفية من حيث تاريخ استردادها إلى ودائع لدى الطلب، وودائع بشرط الإخطار السابق، وودائع لأجل، وودائع مخصصة لغرض معين، وودائع ادخارية، وذلك كما يلي (طه، 2005: 61-63):

- **الودائع لدى الطلب:** هي أهم الودائع المصرفية، وفيها يكون للمودع أن يطلب استردادها في أي وقت. ونظرًا لما يقتضيه هذا النوع من الودائع من احتفاظ البنك في خزانته بنقود كافية لدفع المبالغ المودعة، فإن البنك لا يدفع عنها أية فائدة أو يدفع فائدة ضئيلة. ويقصد المودع هنا استخدام الوديعة كأداة لتسوية التزاماته عن طريق الشيكات أو أوامر النقل المصرفي. ولذا يسلم البنك عادةً إلى المودع دفتر شيكات لهذا الغرض.
- **الودائع بالإخطار:** هي الودائع التي لا يجوز استردادها إلا بعد إخطار البنك قبل الاسترداد بمدة ما كيومين أو ثلاثة حتى يتمكن البنك من تدبير النقود اللازمة للرد. وتحسب للمودع فائدة عن هذه الودائع لا يتجاوز سعرها عادةً سعر الفائدة عن الودائع لدى الطلب.
- **الودائع لأجل:** هي الودائع التي يتفق على عدم استردادها إلا بعد أجل معين كستة أشهر أو سنة. وهذا النوع أكثر فائدة للبنك، إذ يتمتع بحرية أوفر في استعمالها، ولذا يكون سعر الفائدة فيها مرتفعًا نسبيًا.
- **الودائع الادخارية (ودائع التوفير):** هي الودائع التي تسلم فيها النقود إلى البنك ويصدر البنك دفتر توفير يذكر فيه اسم من صدر لصالحه، ويدون فيه المدفوعات والمسحوبات، وتكون البيانات الواردة بالدفتر الموقع عليها من موظف البنك حجة في إثبات تلك البيانات في العلاقة بين البنك ومن صدر الدفتر لصالحه.

هذا وحول مدى استقرار تلك الودائع هناك عدة عوامل تؤثر في ثباتها وتقلبها، حيث تخضع تلك الودائع لعمليات السحب والإيداع المتكررة خلال فترة زمنية معينة، سواء أتعلق ذلك بالمصرف الواحد أم على مستوى الجهاز المصرفي ككل. ومن أهم هذه العوامل ما يلي (آل علي، 2002: 146):

- **المنافسة بين المصارف للحصول على الودائع:**

هي من أهم العوامل المؤثرة في حجم الودائع على مستوى المصرف الواحد، وعندما تقتصر المنافسة على الودائع على تحويل تلك الودائع من مصرف إلى آخر، فإن الجهاز المصرفي ككل لا يكسب ودائع جديدة، بل هي عملية إعادة توزيع للودائع بين المصارف المكونة لها.

- **التقلبات الموسمية:**

تتعرض ودائع المصرف الواحد لتقلبات موسمية، خاصةً المصارف التي تتركز فروعها في مناطق تعتمد اقتصاداتها على قطاع واحد، أو مجالات محدودة غير متنوعة كالمناطق الزراعية ذات الموسم الواحد.

- **التقلبات الدورية أو الدورة الاقتصادية:**

تتغير الودائع في فترات الانتعاش والركود، ونمطها يكاد يماثل نمط تبادل التقلبات الموسمية، كما إن المصرف المركزي يستطيع التأثير في حجم الاحتياطيات النقدية لدى المصارف التجارية بصورة مباشرة، فهو يستطيع تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني أو إعادة الخصم، والإقراض لصالح مصارف أو شراء دين عام من الجمهور أو من المصارف مباشرة، إضافة لفرضه قيودًا متعددة على أنواع معينة من القروض والاستثمارات، وبذلك يستطيع معاكسة التقلبات الاقتصادية.

- **التقلبات طويلة الأمد:**

ترتبط ودائع المصرف الواحد في الجهاز المصرفي بعدد سكان المنطقة التي يمارس المصرف نشاطه فيها ومستوى دخلهم، وتتفاوت البلاد في درجة نموها، فتتدهور مناطق وتزدهر أخرى على مر الزمن، والودائع بشكل ملاحظ تتبع هجرة السكان وانتقالهم، فهي تتجه حيث يتجه السكان، وحيث تتواجد منشآت الأعمال الجديدة.

- **أنشطة الحكومة في المنطقة:**

يزداد حجم الودائع في المصرف التجاري عندما تزداد فيها فعاليات الحكومة، ويرتفع فيها حجم الإنفاق العام، إذ تشهد مناطق إنشاء المشروعات العامة نموًا ملاحظًا في الودائع، مقارنة بالمناطق الأخرى، كما تزداد الودائع في المناطق التي يوجد فيها الدوائر الحكومية وأجهزتها بالقياس مع غيرها من المناطق التي تقل أو تخلو منها.

3- العوامل المؤثرة في جذب الودائع على مستوى الجهاز المصرفي:

فضلاً عن العوامل السابقة هناك عديد من العوامل تؤثر في جذب الودائع على مستوى الجهاز المصرفي (سلطان، 2005):

- السمات المادية والشخصية للمصرف.
- تقديم مزايا جديدة ومبتكرة ومجزية للمودعين.
- تحسين مستوى ونوعية الخدمات المصرفية.
- موقع المصرف والمكان الذي يشغله.
- مراقبة المصرف وشهرته.
- السياسات الرئيسة للمصرف (سياسات الودائع، الإقراض، السيولة، رأس المال).

المبحث الثاني- نظم ضمان الودائع (المفهوم ومبررات الإنشاء):

1- تمهيد:

جاءت مؤسسات ضمان الودائع في كثير من الدول نتيجة لأزمات مالية تعرضت لها المصارف على وجه التحديد، وزادت أهمية ضمان الودائع مع اتساع رقعة التعامل المصرفي، وبروز دور الجهاز المصرفي في كل بلد الصدارة في النشاط المالي والاقتصادي، فضلاً عن اعتماد المصارف على الودائع كمصدر أساسي للتمويل، مقارنة بمواردها الذاتية مما جعلها مدينة بأرصدة ضخمة من أموال المودعين لدرجة لا تتناسب مع حقوق الملكية لدى هذه المصارف، ولهذا أضحت مؤسسات ضمان الودائع أمرًا لا غنىً عنه بالنسبة لعمل النظام المصرفي الحديث (أحمد، 2000: 19).

إن استقرار النظام المصرفي والمالي ضروري لانسياب النشاط الاقتصادي الحديث، كما إن العواقب الاقتصادية والاجتماعية لأي فشل في أداء الجهاز المصرفي عظيمة لأهمية الدور الذي يلعبه هذا الجهاز المهم في الاقتصاد الحديث. كما إن خسارة المجتمع من فشل أي مصرف خاص أكبر من الخسارة الخاصة التي قد تصيب بعض الأفراد عندما تنهار شركة ما، لأن ذلك لا يؤثر بالضرورة على الموقف المالي للشركات الأخرى في الصناعة نفسها التي توجد بها تلك الشركة، ولكن عندما يفقد الناس الثقة في جزء من القطاع المالي، فإن فقدان الثقة ينتشر في النظام المصرفي بالنظر إلى التشابك

والتداخل بين أجزائه وحساسيته لهذا الأمر (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1986: 8).

لذلك يعتبر التأمين على الودائع وحماية المودعين من أهم الموضوعات المطروحة على الساحة المصرفية في السنوات الماضية وحتى الوقت الراهن. ويرجع ذلك إلى الأزمات المالية التي شهدتها دول كثيرة خلال عقد الثمانينيات، والتي أدت إلى تعثر العديد من المصارف، وخصوصًا في الولايات المتحدة الأمريكية. (الدوري، وآخرون، 2006: 144)

وأن نظام ضمان الودائع لا يعوض المودعين عن الخسائر الناتجة عن فشل مصارفهم، فحسب بل يعتبر نظامًا وقائيًا بالإضافة إلى وظيفته العلاجية، من خلال إطلاع المؤسسة المسئولة عن النظام على الوضع المالي للمصارف والقيام بتحليله. (مصرف سوريا المركزي، التقرير السنوي لعام 2007: 4).

الأمر الذي دعا كثيرًا من الدول لتبني أنظمة التأمين على الودائع وحماية المودعين للمحافظة على الاستقرار المصرفي واكتساب ثقة الأفراد فيه. ومن الجدير بالذكر أن هناك بعض الدول التي طبقت أنظمة التأمين على الودائع قبل حدوث أزمات عقد الثمانينيات، ولكنها حاولت إصلاح الثغرات الموجودة في تلك الأنظمة في ضوء الأزمات التي تعرضت لها (الدوري، وآخرون، 2006: 145).وتهدف الحكومات في كل دول العالم إلى حماية ديون المصارف المتمثلة في ودائعها، فهي دين على المصارف لمودعيها، وأي خطر فيها يمكن أن يهدد سلامتها ودرجة الثقة فيها، مما قد يهدد الجهاز المصرفي ككل (أبو سمرة، 2007: 111).

2- مفهوم نظام ضمان الودائع وأهدافه:

ينصرف المفهوم الأساسي لنظام التأمين على الودائع في الدول التي تطبق هذا النظام إلى حماية صغار المودعين بالعملة المحلية للدولة من مخاطر إفلاس البنوك أو توقفها عن الدفع من خلال مساهمة البنوك المشتركة في النظام في صندوق للتأمين على الودائع والذي يغذى بموجب رسوم أو اشتراكات تلتزم البنوك بسدادها، أو من خلال تقرير حقوق امتياز للمودعين على حصيلة التصفية بالبنك – في حالة إفلاسه – في حدود مبالغ معينة من ودائعهم كحدود قصوى. وفي معظم الأحوال تقوم تلك الأنظمة على أساس وضع حد أقصى من ودائع العميل الواحد لدى البنك لكي يشمله التأمين، وذلك تأكيدًا على الغرض الأساسي من النظام وهو حماية صغار المودعين (اتحاد المصارف العربية، 1993: 184).

وتتلخص فكرة التأمين على الودائع في أن يقوم كل بنك تجاري بدفع نسبة معينة من إجمالي الودائع التي لديه إلى جهة معينة ينشئها البنك المركزي أو يشارك في إدارتها، وفي حالة تعثر البنك في رد الودائع لأصحابها تتولى هذه الجهة رد الودائع في حدود المبالغ المؤمن عليها.(عبد الحميد، 2002: 79)

ومما كُتب في هذا الموضوع، ما ذكره (Zhong – wen, LIU,2007: 56) في دراسته، حيث أشار إلى أن "نظام ضمان الودائع هو ذاك النوع من أنظمة التأمين الذي تتجمع فيه المؤسسات المالية بعضها مع بعض لتأسيس مؤسسة تأمين وضمان، حيث تقوم هذه المؤسسات المالية (الأعضاء في النظام) بوضع السياسة الخاصة بالنظام، وذلك بحكم أنهم من يقومون بالدفع للنظام وتمويله، وفي حال ما إذا تعرض أحد أعضاء هذا النظام إلى أزمة مالية فإن هذا النظام سرعان ما يتدخل لإيجاد الحل المناسب ويقوم بتمويل تكاليف هذا الحل، ويقوم بالدفع للمودعين إذا لزم الأمر".

كما إن فكرة ضمان الودائع تقوم على تجميع اشتراكات مالية من عدد من المصارف ترغب في تكوين صندوق

مشترك لمساعدة هذه المصارف الأعضاء عندما تتعثر ماليًا لسبب إداري أو ائتماني أو لعوامل خارجية لا دخل للمصرف المعني فيها. وفي بعض الحالات لا تقتصر موارد هذا الصندوق المشترك على المصارف الأعضاء، إذ إن بعض الدول عن طريق مصارفها المركزية ووزارات الخزانة، تساهم بالمال لدعم هذا الصندوق (أحمد، 2000: 27).

وعمومًا فإن مفهوم التأمين على الودائع يتسع ويضيق طبقًا للدور المنوط بمؤسسات ضمان الودائع، لتحقق في النهاية الهدفين التاليين: (اتحاد المصارف العربية، 1993: 185)

- زيادة الثقة في المؤسسات المالية، والنظام المالي ككل، وبالتالي تحقيق الاستقرار لهذه المؤسسات، حيث يقوم الجهاز المصرفي في معظم الدول بدور رئيس في الوساطة المالية، ونتيجة لكون الودائع المصرفية قصيرة الأجل، ومن الصعب تحويل مقابلها إلى نقد في وقت قصير، فمن الضروري مساعدة البنوك التي تواجه أزمة سيولة مالية، ولهذا فإن الهدف من تأمين الودائع من وجهة نظر السلطات النقدية هو تحقيق الاستقرار للمؤسسات المالية على النحو الذي يكفل زيادة الثقة في النظام المالي، وبالتالي الحد من المشكلات الاقتصادية التي تنتج عن إعسار البنوك تجنبها.
- زيادة المنافسة بين المؤسسات المالية على جذب الودائع وتقديم خدمات مصرفية أفضل، فضلاً عما يكفله من المساواة في المنافسة بين البنوك على مختلف أحجامها، ففي حالة عدم وجود هذا النظام تعتبر البنوك الكبيرة هي الأكثر أمانًا عن البنوك الصغيرة، والبنوك الأجنبية في بعض الدول النامية تعد أكثر أمانًا من البنوك المحلية، وفي ظل وجود نظام تأمين للودائع تقل نسبيًا الفروق بين مجموعات البنوك المختلفة، لاسيما من ناحية المخاطر التي يتعرض لها المودع الصغير، وعليه فإن فكرة ضمان الودائع تنطوي على مغزى تكافلي، فهي تأمين على المؤسسات المالية كما في حالة التأمين على الأفراد وممتلكاتهم، إذ إنها تطبيق صرف لعقد التأمين المعروف الذي يقصد به ترميم الأضرار وتعويض الخسائر المالية والعينية للأفراد والمؤسسات (أحمد، 2000: 28)، ولكن التأمين على الودائع يختلف عن التأمين على الأفراد في عدة أوجه، وذلك كما يلي:

- إن التأمين غير موجه لحماية فرد أو مؤسسة أو جماعة معينة، ولكنه موجه نحو المجتمع عامةً ممثلاً في كل الأشخاص والمؤسسات المودعة لأموال في الجهاز المصرفي (اتحاد المصارف العربية، 1993: 64).
- لا يستهدف بالضرورة الربح من الجهة الضامنة. وبالتالي فإن الضامن في الغالب هو ليس جهة تجارية تسعى إلى الربح، وإنما الغاية الأساسية هي تعزيز الثقة العامة لدى جمهور المدخرين والمودعين في نظام البلد المصرفي، مما يمكن بالتالي الجهاز المصرفي من القيام بدوره المجتمعي بقدرة وكفاءة (الدوري، وآخرون،2006: 145).
- إن ضمان الودائع المصرفية يقوم على فلسفة التكامل بين طرفين رئيسين هما الجهاز المصرفي من جهة والمودعون الذين سيحصلون على فوائد أقل على ودائعهم مقابل التخلص من المخاطرة وظروف عدم التأكد حيث يشارك جميع المواطنين في الفوائد الناجمة عن تجنب حالات الفزع العام مقابل الموارد الحقيقية التي تخصص لإدارة أنظمة الضمان (الطيب، 2003).

هذا ويرتبط مفهوم ضمان الودائع المصرفية ببعض الاعتبارات التي يتعين النظر إليها بعناية عند إنشاء نظام

لضمان الودائع، أهمها:

- إذا اقتصر دور مؤسسة ضمان الودائع على حماية صغار المودعين فهي في هذه الحالة تلعب دورًا تأمينيًا، أما إذا امتد الدور وشمل مساندة المصارف في الأزمات فدورها هنا تكافلي (الدوري، وآخرون، 2006: 146)، ومن هنا انقسمت البنوك إزاء نظم التأمين على الودائع إلى فريقين (اتحاد المصارف العربية،1992: 186):

الأول– يضم البنوك الضعيفة وهي التي تؤيد النظام بكل ما أوتيت من قوة حيث يؤدي إلى تقديم الضمان لصغار المودعين ويحول دون تحولهم إلى البنوك الكبيرة.

الثاني– يضم البنوك القوية، وتلك أقل تأييدًا للنظام، بل إن بعضها أخذ موقف المعارض نظرًا لضعف احتمالات تعرض تلك البنوك للإعسار بسبب متانة مراكزها المالية، وأيضًا بسبب التكلفة التي يفرضها النظام والتي تتمثل في الأقساط التي يجب عليها سدادها بنسب من إجمالي الودائع، في حين أن تلك البنوك يكون لديها حسابات ودائع كبيرة تتجاوز مبلغ الحد الأقصى الخاضع للتأمين أو التعويض (100 ألف دولار مثلاً كما في الولايات المتحدة الأمريكية)، وبالتالي فإن نسبة الودائع غير المؤمن عليها (أو غير المستفيدة من النظام) إلى إجمالي الودائع سوف تكون كبيرة، مما يعني أن تلك البنوك سوف تدفع أكثر من البنوك الصغيرة بلا مقابل مناسب، وهو ما تعتبره نوعًا من الدعم لصالح البنوك الصغيرة.

- إن تكلفة التأمين (أقساط الاشتراك) التي تلزم المصارف بسدادها يتحملها كل من مساهمي المصرف والمودعين والمقترضين وذلك على النحو التالي:(الدوري، وآخرون، 2006: 146)
  - المساهمون في شكل عائد أقل على رأسمالهم.
  - المودعون في شكل فائدة دائنة أقل على ودائعهم.
  - المقترضون في شكل سعر فائدة مدين أعلى على قروضهم.

وحول ما سبق فإن إنشاء نظام ضمان الودائع يعد أمرًا جيدًا يساهم في حماية أموال المودعين – خاصة في البنوك الصغيرة – ويقوى من قدرتها على المنافسة أمام البنوك الكبيرة.

وفيما يتعلق بواقع الجهاز المصرفي الفلسطيني والبالغ عدد وحداته (20) مصرفًا – كما سبق ذكره– فإن معظم هذه الوحدات تعتبر من المتوسطة والصغيرة الحجم نسبيًا باستثناء عدد أربعة بنوك منها، وبتحليل أداء هذا الجهاز يتبين أن من أهم سماته البارزة هو الاتجاه التصاعدي في حجم موجوداته إذا بلغ المعدل السنوي لصافي الموجودات خلال الفترة من عام (2007 – 2009) نحو 12.7% وتعتبر هذه النسبة من النسب المرتفعة مقارنة بنسب النمو في الأجهزة المصرفية لبعض الدول المحيطة، حيث بلغ متوسط معدل النمو للفترة نفسها في الأردن 9.6%، وفي جمهورية مصر العربية 13.1%. وقد تركز هذا النمو في بنود توظيفات الأموال في كل من التسهيلات الائتمانية ومحفظة الأوراق المالية التي تمت تغطيتها من خلال النمو في حجم الودائع والتي بلغت في نهاية عام 2009 ما قيمته 449.7 مليون دولار، بنسبة زيادة 7.7% مقارنة عما كانت عليه في العام السابق (سلطة النقد الفلسطينية، 2010).

ويشير ذلك إلى مدى استمرارية الثقة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، وبالتالي فإن تطبيق نظام الودائع يؤمل أن

يزيد من درجة تعزيز تلك الثقة في جميع وحدات الجهاز، مما يدعم استقرارها ونموها وزيادة حجمها، كما إن ذلك أيضًا سيحفز نحو المزيد من جذب الودائع والمدخرات التي تتوافر لدى المواطنين الفلسطينيين المقيمين في الخارج لإيداعها في هذا الجهاز بثقة أكبر، ومن ثم تحقيق متطلبات الاستفادة منها في جميع مناحي الاقتصاد وأغراض التنمية اللازمة في فلسطين.

3- الأسباب والمشكلات المصرفية التي تهدد البنك بالإفلاس ودور نظم التأمين على الودائع والسلطات المختصة في معالجتها:

تتحصر أهم المشكلات المصرفية التي تهدد البنك بالإفلاس فيما يلي: (اتحاد المصارف العربية، 1992: 188)

- **مشكلة الائتمان الردئ:**

تعد مشكلة الائتمان الردئ من أصعب المشكلات التي تواجه البنوك وهي تعني ببساطة أن يمنح البنك قروضًا لا يستطيع استعادتها ومن باب أولى الفوائد المحصلة، وقد ينشأ الائتمان الردئ إما لأسباب ترجع إلى البنك وقصور في استيفائه للأساليب والنهج الائتمانية السليمة، أو لأسباب ترجع للعميل ونشاطه وما قد يعتريه من مشكلات، أو لأسباب اقتصادية عامة.

- **مشكلة عجز السيولة:**

تعتبر مشكلة عجز السيولة من المشكلات الأساسية التي تؤثر على أوضاع البنك واستقراره، مما يتوجب على الإدارة المصرفية المواءمة بين عناصر الأصول وعناصر الالتزامات.

- **مشكلة عدم كفاية رأس المال:**

ترجع أهمية رأس المال إلى الوظائف المهمة التي يقوم بها والتي من أهمها بالنسبة للمصارف امتصاص الخسائر الناتجة من التشغيل وتدعيم ثقة المودعين وكذا ثقة السلطات الرقابية في قدرة المصرف على مواجهة المشكلات، إذ يدل رأس مال المصرف على درجة الملاءة التي يتمتع بها المصرف، ونظرًا لأهمية كفاية رأس المال، فإن مؤسسات ضمان الودائع تضع العديد من المعايير لقياس كفايته وضمانها، فعلى سبيل المثال تراقب نسبة رأس المال إلى كل من الودائع، الموجودات، والموجودات ذات المخاطر، كما أنها تتدخل في تحديد زيادة الاحتياطيات، أو الأرباح المحتجزة، وتفرض أحيانًا زيادة رأس المال عن طريق زيادة نقدية جديدة من المساهمين، أو تفرض قيام المساهمين بتقديم قروض مساندة.

وقد تناولت اتفاقية بازل 2 موضوع كفاية رأس المال، بهدف تدعيم استقرار النظام المصرفي الدولي وإزالة مصادر المنافسة غير العادلة، خاصة في مجال متطلبات الرقابة الوطنية بشأن رأس المال المصرفي، وفي سبيل تحقيق ذلك فقد صاغت اللجنة إطارًا جديدًا لكفاية رأس المال، ومن أبرز عناصره ما يلي (عاشور، 2003: 381):

- تحديد رأس المال المصرفي، وما يمكن أن يكون رأس مالاً أساسيًا أو تكميليًا.
- أوزان المخاطر لقياس كفاية رأس المال.
- تصنيف الدول حسب درجة المخاطر المصرفية.

- **مشكلة التركز في أنشطة البنك سواءً في مجال الودائع أو القروض أو الاستثمارات:**

في كثير من الأحيان تشكل ظاهرة التركز لدى المصارف عقبة كبيرة للبنك إذا ما واجه عميل أو نشاط – مما تتركز فيه عمليات البنك – صعوبات أو إعسارًا، ومن ثم فيجب عدم تركز نسبة كبيرة من ودائع البنك في عميل أو عدد محدود من العملاء أو حتى تركز الودائع داخل قطاع واحد من قطاعات النشاط، والأمر نفسه بالنسبة للقروض، وتتدخل مؤسسات ضمان الودائع في مراقبة قيام المصارف المنضمة لها بتحقيق المزيج المناسب من عملاء الودائع وعملاء القروض وتوزيعهم على القطاعات المختلفة، بالمجتمع تفاديًا لتركز مخاطر البنك بتركز عملياته في عميل أو قطاع اقتصادي معين.

- **مشكلة ظهور خسائر:**

قد تُظهر نتائج أعمال المصرف خسائر نتيجة لأسباب أخرى غير تلك السابق ذكرها، فقد ترجع الخسائر إلى سوء إدارة، أو زيادة في المصروفات الإدارية (تكاليف التشغيل) أو نتيجة غش أو اختلاس أو احتيال. وحول ما سبق يظهر دور نظم الودائع في معالجة هذه المشكلات من خلال الإجراءات التي تتخذها بعض السلطات النقدية، ومن ذلك على سبيل المثال ما اتخذته الحكومة الأردنية لضمان جميع الودائع لدى البنوك العاملة في المملكة بهدف دعم الثقة في الجهاز المصرفي الأردني (مجلة سوق فلسطين للأوراق المالية، 2009: 24).

المبحث الثالث– الإطار العام لإنشاء نظم ضمان الودائع:

1- تمهيد:

إن الغرض الأساسي لنظم تأمين الودائع هو التأكيد على استقرار الودائع بصفة خاصة، والنظام المالي بصفة عامة، بغرض حماية أموال المودعين المؤمنين في حالة فشل المصرف والوقاية، مما قد يحدث في مؤسسة أخرى، بذلك تكتسب الودائع مناعة ضد المخاطر التي قد تحل بمؤسسة معينة ودون أن تتأثر ودائع مؤسسة أخرى (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1986: 12).

إن نظام حماية الودائع قد يمكن المصارف الصغيرة والجديدة من التنافس مع المصارف الكبيرة الراسخة التي قد تستفيد من الاعتقاد الضمني بأنها "ضخمة لدرجة أنها لن تنهار"، الأمر الذي يزيد من الطابع التنافسي للجهاز المصرفي عن طريق زيادة إمكانية دخول مصارف جديدة إلى السوق، كما إنه يقدم تغطية محدودة قد تؤدي إلى تخفيض الإنفاق الحكومي عندما تجبر اعتبارات سياسية السلطات على حماية جميع المودعين في حالات المصارف المتعثرة (لاندو، وآخرون، 1998: 56).

2- المتطلبات المسبقة اللازمة لإنشاء نظام ضمان للودائع:

هناك بعض المتطلبات اللازمة لإنشاء نظام ضمان الودائع، وأهمها ما يلي (Talley, et al., 1990: 24):

- وجود الحد الأدنى من الاستقرار في النظام المصرفي.
- وجود تعليمات السلامة المصرفية التي تحكم العمل المصرفي بالتزامن مع وجود نظام رقابي قوي.
- إظهار الرغبة والنية في تقديم التمويل اللازم لنظام ضمان الودائع والعمل على منح الدعم الحكومي اللازم في الفترات التي يتعرض فيها النظام لأزمات أو ضغوط.
- سن التشريعات المصرفية الجديدة.
- تحديث الأنظمة المصرفية وتطويرها.

- تعزيز الرقابة الداخلية في المؤسسات المصرفية.

3- مبادئ إنشاء نظام ضمان الودائع:

أوضحت الأبحاث التجريبية أنه في الدول التي قامت بالفعل بإنشاء نظام صريح لضمان الودائع، أو التي تعمل على إنشاء هذا النظام حاليًا، تكون هناك ستة مبادئ مشتركة للتصميم الجيد لا يمكن إهمالها. وحتى في بيئات مؤسساتية قوية، فإن ضعف تصميم نظام ضمان الودائع يمكن أن يزيد من هشاشة الوضع المالي ويقلل من الانضباط الذي تتلقاه البنوك. وللسيطرة والتحكم في هذه التأثيرات السلبية، هناك عدة مبادئ هي (Demirguc-Kunt, et al., 2006: 21-22):

- **المبدأ الأول: يجب أن يؤكد النظام على فعاليته وإدارته بطريقة سليمة.** ولإنجاز ذلك لابد أن يكون النظام مصممًا بحيث تتم إدارته بطريقة تقنع جمهور المودعين، وحملة الدين، والبنوك المراسلة – أن أموالهم في مأمن وبعيدة عن أية مخاطر.
- **المبدأ الثاني: جعل العضوية في نظام ضمان الودائع إلزامية.** ويؤدي هذا الأمر إلى الزيادة في حجم واتساع قاعدة الضمان، ويمنع المؤسسات القوية من اختيار الخروج من هذه العضوية، خاصة عندما يكون الصندوق في حاجة إلى رءوس أموال جديدة (أو في حاجه إلى تمويل إضافي).
- **المبدأ الثالث: جعل القطاعات العامة والخاصة تتحمل معًا مسئولية الإشراف على النظام.** تؤدي الشراكة الخاصة العامة إلى تأسيس عمليات المراقبة والتوازن والتي تعمل في النهاية على تحسين أدائها الإداري.
- **المبدأ الرابع: الحد من قدرة النظام على تحويل الخسارة إلى دافعي الضرائب.** يتعلق هذا المبدأ بأنه في حالة احتفاظ النظام بالأموال الكافية من عدمه، فإنه من الواضح أن تغطية خسائر أي بنك، فإن هذه التغطية يتم الحصول عليها بشكل أساسي من الأموال المتوافرة لدى نظام ضمان الودائع التي هي بالأساس اشتراكات كانت قد دفعت من قبل جميع البنوك، أما فيما يتعلق باللجوء إلى مساعدة دافعي الضرائب، فإن ذلك يجب أن يتم تحديده بشكل قانوني ومن خلال بنود قانونية تضمن أن يتم ذلك فقط في الظروف غير الطبيعية أو الاستثنائية ومن خلال القيام باتباع إجراءات استثنائية.
- **المبدأ الخامس: ضرورة تسعير خدمات ضمان الودائع بشكل مناسب.** حيث أظهرت عدة دراسات وأبحاث أن هناك طرقًا مختلفة لتسعير ضمان الودائع بشكل دقيق ومثالي.
- **المبدأ السادس: يقوم على أن نظام ضمان الودائع يجب أن يشترك في اتخاذ القرارات حول توقيت وكيفية حل مشكلات الإفلاس المصرفي؟** وذلك لأن نظام الضمان مسئول عن تعويض المودعين في حال إفلاس البنوك. كما أن نظام ضمان الودائع يعد أكثر كفاءة من المحاكم، باعتبار أن مسئولي البنوك أكثر فهمًا لطبيعة المخاطر المصرفية وكيفية معالجتها.

المبحث الرابع– أطراف شبكة الأمان المالي:

1- تمهيد:

يعمل الجهاز المصرفي بشكل عام في جو منافسة، حيث يلعب دورًا محوريًا في أنظمة المدفوعات والتسويات الخاصة، كما يعد عنصرًا هامًا في تطبيق السياسة النقدية للتأثير على الاقتصاد (Nicholas J, et al., 1999: 221-222). وبناءً على تلك الأدوار ووجود ترتيبات لشبكة الأمان المصرفي، وفي ظل تعزيز وتشجيع النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، فإن هذه الترتيبات تأخذ أشكالاً مختلفة وتتكون من مجموعة متداخلة من نظم الرقابة والأمان وهي (الجمعية الدولية لضامني الودائع، 2006: 1):

- نظام ضمان الودائع Deposit Insurance System.
- الرقابة المصرفية وتعليمات السلامة Prudential Regulation and Supervision of Banks.
- البنك المركزي كملجأ أخير Lender of Last Resort.

تعتبر شبكات الأمان المالي في جميع البلدان تقريبًا جزءًا لا يتجزأ من البنية الأساسية المالية، وهي ضرورية للنهوض باستقرار النظم المالية، لأنها تعزز الثقة في الجهاز المصرفي، وهذه الشبكة تحتوي على عنصرين رئيسين، وهما المقرض الأخير وهو عادةً المصرف المركزي ونظام التأمين على الودائع (لاندو، وآخرون، 1998: 52).

إن شبكات الأمان المالي الفعالة عادةً ما تتكون من: تعليمات السلامة والرقابة المصرفية، مقرض الملاذ الأخير، تأمين الودائع المصرفية، وكذلك الآليات والحلول اللازمة للبنوك في تعرضها لمشكلات مالية (الجمعية الدولية لضامني الودائع، 2006: 5).

2- طبيعة ودور نظام ضمان الودائع:

يعتبر إنشاء نظام ضمان الودائع مهمًا وحيويًا لتدعيم ثقة المودعين في الجهاز المصرفي ولزيادة قدرة البنوك على تجميع المدخرات التي سيعاد استخدامها لدعم المجتمع وإقراضه، حيث إن مجتمع البنوك يخسر الودائع حيث تذهب هذه الودائع إلى حسابات الوسطاء وأسواق رأس المال. وهكذا فإن ضمان الودائع مهم جدًا من أجل بث الحيوية في الجهاز المصرفي وبث روح المنافسة فيه، حيث إن الودائع الرئيسة هي المصدر الأساسي للأموال التي تستخدم في إقراض المجتمع، وعليه فإن تضاؤل الودائع الرئيسة يؤدي بشكل أساسي إلى الإضرار بكل المجتمع (Thomas, 2000: 2).

وفى هذا الصدد، ونظرًا لأن نجاح المؤسسات المصرفية يتوقف إلى حدٍ كبير على مدى ثقة الجمهور بها، وحيث إن هذه الثقة ترتكز على اطمئنان المودعين على ودائعهم وعلى قدرتهم على السحب منها في أي وقت (أو حسب أجالها) تسعى السلطات النقدية بالتعاون مع الجهاز المصرفي إلى إنشاء آليات لضمان الودائع وتجنيب المودعين الخسائر المترتبة عن توقف مؤسسة مصرفية أو أكثر عن الدفع، الأمر الذي يساعد على تحقيق أهداف السلطات النقدية من حيث تدعيم الثقة بالودائع، وبالتالي بالجهاز المصرفي ككل، كما إنها تساهم في تخفيف الأعباء التي تترتب عند حدوث إخفاقات مصرفية (صندوق النقد العربي، 1999: 44).

إن نظام ضمان الودائع يشكل قيمة كبيرة بين المكونات الأخرى لشبكة الأمان المالي المتكاملة مع الرقابة والسلامة المصرفية، والدور الذي يلعبه البنك المركزي كملجأ أخير، كل ذلك مدخل ضمن مجموعه الشبكة المتكاملة للأمان المالي، كما إن نظام ضمان الودائع بدون وجود الأدوات المذكورة لمتابعة البنوك من خلال تعليمات السلامة والرقابة المصرفية يؤدي إلى قبول البنوك بمستويات مخاطر مرتفعة، الأمر الذي يسيئ إلى شبكة الأمان المالي (Beck, 2001: 4-5).

3- دور تعليمات الرقابة والسلامة المصرفية:

يعد الدور الرقابي في المجال المصرفي دورًا هامًا لا يقتصر على التأكد من قيام الإدارة المصرفية بالسيطرة على جميع المخاطر، بل يمتد إلى تنمية وتطوير الوسائل والنظم الحصيفة لمواجهتها كحدود دنيا من المعايير التي تحمي البنك من تحمل مخاطر بصورة غير حكيمة، وتؤكد على قدرة البنك على ممارسة جميع أوجه النشاط بأسلوب مناسب ومقبول، ويتم ذلك في إطار التقييم الدوري لمدى مناسبة المتطلبات الحصيفة للرقابة مع التطورات الحادثة على الساحة المصرفية، وآثارها على إجمالي مستويات المخاطر لكل نشاط، والمخاطر المتداخلة وأساليب القياس المتبعة في البنك.

إن تعليمات السلامة والرقابة المصرفية تتضمن عدة جوانب تتمثل في هيكل التعليمات الرقابية المتعلقة بمنح التراخيص وكفاية رأس المال ودور مجلس الإدارة ومتطلبات الإفصاح، والقيود على أنواع الأصول التي يسمح للبنوك بالاحتفاظ بها، بالإضافة إلى الأنشطة التي يسمح بممارستها، بهدف تحقيق أمن وسلامة النظام المصرفي (الجمعية الدولية لضامني الودائع، 2006: 5).

لذلك – وحتى تتمكن السلطات النقدية الإشرافية من ممارسة دورها في الإشراف والرقابة – لا بد من تزويدها بالأدوات الرقابية اللازمة والصلاحيات الواسعة التي تمكنها من تخطيط وتنفيذ سياسات نقدية من شأنها أن تعمل على حماية النظام المصرفي (بسيسو، 1992: 294)، وعليه فإن السلطات النقدية تهدف من خلال تطبيق ضوابط الرقابة المصرفية كإحدى الوسائل اللازمة لتدعيم شبكة الأمان المصرفي – إلى تحقيق الآتي: (السيقلي، 2005: 43-44)

أ- حماية أموال المودعين والدائنين الآخرين.

ب- الحفاظ على جهاز مصرفي قوي وسليم.

ج- الاطمئنان إلى التزام المصارف بالقوانين والتشريعات المصرفية.

د- الحد من التركز في ملكية المصارف.

هـ- المحافظة على سلامة المراكز المالية للمصارف، وسلامة الأداء المصرفي.

و- دعم المصارف ومساعدتها والتنسيق فيما بينها.

4- وظيفة الملاذ الأخير:

تهدف سياسات المقرض الأخير للبنوك المركزية في العادة إلى تحقيق ثلاثة أغراض أساسية (لاندو، وآخرون، 1998: 52):

- حماية سلامة نظام المدفوعات.
- تجنب أي تهافت على المصرف لسحب الأموال منه، أو امتداد أي آثار جانبية منه إلى المصارف الأخرى بحيث تتطور إلى أزمة في النظام بأكمله.
- منع نقص السيولة في المصرف من أن تؤدي بلا داع إلى إعساره.

وأخيرًا، إن نجاح شبكة الأمان المالي يعتمد بشكل أساسي على فاعلية أداء مكونات شبكة الأمان المالي للدولة ككل، وذلك مثل تسهيلات المقرض الأخير، والمعايير التنظيمية، والسياسات الإشرافية والممارسات القائمة، وسياسات وآليات حل

مشكلات البنوك المعسرة. كما إن الأداء السليم لهذه المكونات هو أداء يعتمد بعضه على بعض، ولذا فإن كل هذه المكونات لابد من تصميمها ضمن إطار مترابط (Laeven, 2002: 56).

المبحث الخامس– الدراسة الميدانية:

1– منهج الدراسة:

استُخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لكونه يناسب دراسة هذه الظاهرة، حيث يعمل على دراسة أحداث وظواهر موجودة ومتاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها، وذلك من خلال تحليل العوامل المتداخلة في الظاهرة ووصف مدى ترابطها، بغرض التوصل إلى مجموعة من النتائج ووضع التفسير المناسب لها.

2– مصادر جمع البيانات

تم استخدام المصادر الثانوية والأولية لجمع البيانات، وتتمثل المصادر الثانوية في الكتب والمجلات العلمية المتخصصة والتقارير والوثائق والأخبار المقروءة، أما المصادر الأولية فتتمثل في تصميم استبانة أعدت خصيصًا لهذا الغرض.

3– مجتمع وعينة الدراسة:

أ– مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في الجهاز المصرفي الفلسطيني الذين يتولون مسئوليات قيادية وإشرافية، حيث تؤهلهم مواقعهم الوظيفية من إبداء الرأي والإجابة عن أسئلة الاستبانة في كلٍ من سلطة النقد الفلسطينية، والمصارف الوطنية والوافدة العاملة في فلسطين، وذلك لعدد 35، 50 فردا على التوالي بإجمالي 85 فردًا.

ب– عينة الدراسة:

تحقيقًا للاستفادة القصوى من إجابات المبحوثين، ونظرًا لمحدودية عدد أفراد المجتمع، تم الاعتماد على أسلوب الحصر الشامل، وقد تم توزيع استبانة الدراسة على جميع مفردات المجتمع، حيث بلغ عدد الاستبانات المستردة منها 66 استبانة بنسبة 77.6% من إجمالي عدد الاستبانات الموزعة (85 استبانة).

4– اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها:

أولاً– اختبار الفرضية الأولى: نصت الفرضية الأولى على أن "إنشاء نظام ضمان الودائع سيزيد من درجة الثقة في الجهاز المصرفي الفلسطيني":

للتحقق من ذلك تم إيجاد النسبة المئوية لاستجابات أفراد العينة على فقرات المجال الأول، وكذلك المتوسط الحسابي للاستجابات على كل فقرة، ثم إيجاد قيمة اختبار الإشارة لكل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال حول درجة الحياد والتي تساوي 3، حيث إن النتائج الخاصة بالفرضية الأولي موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (1)

النسب المئوية وقيم اختبار الإشارة ومستوى المعنوية لفقرات المجال الأول

"تأثير إنشاء نظام ضمان الودائع على درجة الثقة في الجهاز المصرفي الفلسطيني"

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة%	غير موافق %	محايد %	موافق %	موافق بشدة %	المتوسط	% الأهمية النسبية	Z-test	مستوى الدلالة
1	يؤدي إنشاء نظام ضمان الودائع إلى العمل على التقليل من الأثر السلبى للظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة على الجهاز المصرفى	0.0	4.5	9.1	60.6	25.8	4.1	81.5	-6.6	0.01
2	يعزز نظام ضمان الودائع وسائل الإنذار المبكر والإرشادات التحذيرية التي تنذر بقرب وقوع أزمات مالية لدى البنوك	0.0	13.6	18.2	62.1	6.1	3.6	72.1	-4.9	0.01
3	يساهم نظام ضمان الودائع فى صياغة وتطبيق أساليب وقائية لاحتواء الأزمات قبل وقوعها	1.5	6.1	18.2	62.1	12.1	3.8	75.5	-5.6	0.01
4	يساهم نظام ضمان الودائع في التعامل مع الأزمات حسب طبيعتها (قبل حدوثها) من خلال رسم سيناريوهات بديلة للسيطرة عليها	0.0	7.6	25.8	54.5	12.1	3.7	74.2	-5.5	0.01
5	نظام ضمان الودائع يضمن التقليل من أثر الأزمات المالية من خلال توضيح خطوات تنفيذ السيناريوهات البديلة فى حالات حدوث الأزمات	0.0	6.1	22.7	62.1	9.1	3.7	74.8	-5.9	0.01
6	يحد نظام ضمان الودائع من حدوث حالات الذعر المصرفى لدى جمهور المودعين	0.0	1.5	3.0	53.0	42.4	4.4	87.3	-7.1	0.01
7	نظام ضمان الودائع يعمل على ضمان عدم اتساع أية أزمة مالية	1.5	6.1	34.8	40.9	16.7	3.7	73.0	-4.7	0.01
8	نظام ضمان الودائع يعمل على منع انتقال أية أزمة مالية من بنك إلى آخر	3.0	13.6	28.8	37.9	16.7	3.5	70.3	-3.6	0.01
9	يعمل نظام ضمان الودائع على التزام البنوك بقاعدة كافية من رءوس الأموال وأنها ضمن التعليمات والحدود المقررة	0.0	9.1	16.7	56.1	18.2	3.8	76.7	-5.7	0.01
10	يعزز وجود نظام ضمان الودائع الدور الرقابي على الجهاز المصرفي	0.0	3.0	18.2	62.1	16.7	3.9	78.5	-6.4	0.01
11	يساهم نظام ضمان الودائع فى منع حدوث أي اختلالات جوهرية من خلال متابعة المؤشرات المالية للبنوك	0.0	3.0	25.8	65.2	6.1	3.7	74.8	-6.3	0.01
12	يوفر نظام ضمان الودائع صلاحيات واسعة في إقرار الطريقة والأسلوب الواجب تطبيقه عند تعرض أحد المصارف إلى أية أزمة	0.0	3.0	25.8	57.6	13.6	3.8	76.4	-6.1	0.01
13	وجود نظام ضمان ودائع وتطبيقه بشكل سليم يؤدي إلى تحسين الأداء المصرفي	0.0	1.5	7.6	62.1	28.8	4.2	83.6	-6.9	0.01
14	يساهم إنشاء نظام ضمان الودائع في استقرار أسعار البنوك فى سوق فلسطين للأوراق المالية	0.0	15.2	39.4	33.3	12.1	3.4	68.5	-3.5	0.01
	الدرجة الكلية	0.4	6.3	20.0	55.2	18.2	3.8	76.9	-6.6	0.01

من خلال الجدول السابق رقم (1) يتضح أن العوامل الثلاثة التالية كانت من أبرز عوامل تأثير نظام ضمان الودائع على درجة الثقة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، وهذه العوامل مرتبة حسب شدة الموافقة كما يلي:

1- الحد من حالات الذعر المصرفي لدى جمهور المودعين.

2- تحسين الأداء المصرفي في حالة التطبيق السليم لنظام ضمان الودائع.

3- تقليل الأثر السلبي للظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية السائدة على الجهاز المصرفي الفلسطيني.

حيث بلغ متوسط استجابات أفراد العينة على العوامل الثلاثة السابقة 4.4، 4.2، 4.1 على التوالي وهي جميعها أعلى من درجة الموافقة (الدرجة 4) حسب المقياس المستخدم، مما يشير إلى وجود موافقة قوية وجوهرية على هذه العوامل باعتبارها انعكاسات جوهرية وايجابية لإنشاء نظام ضمان الودائع.

في حين كان متوسط إجابات باقي المبحوثين على العوامل الأخرى يتراوح بين (3.9 إلى 3.5) وهي مرتفعة نسبيًا وتتعلق بتأثير نظام الودائع على تعزيز الدور الرقابي والاستمرار في استقرار السوق، وتعزيز قاعدة رأس المال في تطبيق أساليب وقائية لاحتواء الأزمات، ووجود سيناريوهات بديلة للتعامل مع الأزمات، وضمان عدم اتساع أي أزمة مالية، ومنع حدوث اختلالات جوهرية في متابعة المؤشرات المالية، وعدم انتقال الأزمات المالية إلى بنوك أخرى.

وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي 76.9 %، والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.01 لذلك فالمجال الأول دال إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهريًا عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المجال. **وبناءً عليه تتضح صحة الفرضية الأولى التي تنص على أن إنشاء نظام ضمان الودائع سيزيد من درجة الثقة في الجهاز المصرفي الفلسطيني.**

وفيما يتعلق بنتيجة الدراسة هذه فإنها تتفق مع دراسة (Yilmaz, 2003) التي أشارت إلى ضرورة وجود نظام لضمان الودائع لما له من أثر في الحد من تأثيرات انتقال عدوى الذعر المصرفي (تهافت المودعين على سحب أموالهم من البنوك)، وبالتالي تزيد الثقة في الجهاز المصرفي. كما أشارت دراسة (Alsalem, 2000) إلى أن نظام ضمان الودائع سيؤدي إلى زيادة تحقيق الاستقرار للجهاز المصرفي. بالإضافة إلى ما أشارت إليه دراسة (Krieg, 1999) من أن برامج ضمان الودائع معنية أساسًا بأن تحمي استقرار الجهاز المصرفي.

ثانيًا– اختبار الفرضية الثانية: تنص الفرضية الثانية على أن (إنشاء نظام ضمان الودائع سيؤثر ايجابيًا على درجة استقرار الودائع وجذب المزيد من المدخرات في الجهاز المصرفي الفلسطيني):

للتحقق من ذلك تم إيجاد النسبة المئوية لاستجابات أفراد العينة على فقرات المجال الثاني، وكذلك المتوسط الحسابي للاستجابات على كل فقرة، تم إيجاد قيمة اختبار الإشارة لكل فقرة من فقرات المجال، والدرجة الكلية للمجال حول درجة الحياد التي تساوي 3، حيث إن النتائج الخاصة بالفرضية الثانية موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (2)

النسب المئوية وقيم اختبار الإشارة ومستوى المعنوية لفقرات المجال الثاني

"تأثير إنشاء نظام ضمان الودائع على درجة استقرار الودائع وجذب المزيد من المدخرات إلى الجهاز المصرفي الفلسطيني"

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة %	غير موافق %	محايد %	موافق %	موافق بشدة %	% الأهمية النسبية	Mean	Z-test	Sig
1	يساهم نظام ضمان الودائع فى الحد من الأخطار التي تهدد المودعين فى الظروف الحرجة	0.0	0.0	1.5	56.1	42.4	88.2	4.4	-7.2	0.01
2	يعمل نظام ضمان الودائع على فرض غرامات وعقوبات على البنوك عند حدوث مخالفات من شأنها تعريض أموال المودعين إلى الخطر	0.0	4.5	27.3	47.0	21.2	77.0	3.8	-5.8	0.01
3	نظام ضمان الودائع يؤدي إلى إقبال المودعين لإيداع أموالهم لدى البنوك وإحجامهم عن إيداعها لدى جهات غير مرخص لها بتلقي ودائع	0.0	0.0	1.5	50.0	48.5	89.4	4.5	-7.2	0.01
4	نظام ضمان الودائع يقلل من التأثير السلبي لمخاطر عجز السيولة لدى المصارف	0.0	3.0	16.7	63.6	16.7	78.8	3.9	-6.5	0.01
5	وجود نظام ضمان الودائع يساهم فى طمأنة المودعين وعدم سحبها في حالات الأزمات	0.0	1.5	12.1	51.5	34.8	83.9	4.2	-6.7	0.01
6	يساهم نظام ضمان الودائع في تنمية الوعي الادخاري مما ينعكس بدوره على قدرة الجهاز المصرفي على اجتذاب المزيد من الودائع الجديدة	0.0	0.0	7.6	62.1	30.3	84.5	4.2	-7.1	0.01
7	نظام ضمان الودائع يعمل على تغيير السلوك الادخاري للمدخرين بشكل عام وخاصة من يحتفظون بأموالهم خارج الجهاز المصرفي	0.0	0.0	4.5	60.6	34.8	86.1	4.3	-7.2	0.01
8	يؤدي إنشاء نظام ضمان الودائع إلى جذب مزيد من ودائع العملاء المقيمين في فلسطين والذين يحتفظون بودائعهم لدى بنوك خارج فلسطين	0.0	3.0	10.6	63.6	22.7	81.2	4.1	-6.7	0.01
9	نظام ضمان الودائع يشجع المواطنين المقيمين خارج فلسطين على تحويل ودائعهم إلى البنوك العاملة في فلسطين	0.0	7.6	21.2	50.0	21.2	77.0	3.8	-5.7	0.01
10	وجود نظام ضمان الودائع يحد من المشكلات التي تعيق قدرة المصارف على جذب المزيد منها	0.0	0.0	9.1	68.2	22.7	82.7	4.1	-7.1	0.01
11	وجود تشريعات وقوانين تنظم عمل نظام ضمان الودائع تؤدي إلى توفير عامل أمان للمودعين	0.0	1.5	4.5	57.6	36.4	91.5	4.6	-7.0	0.01
12	نظام ضمان الودائع يقلل من درجة المخاطرة المرتبطة بودائع العملاء إلى أدنى مستوى	0.0	6.1	15.2	63.6	15.2	77.6	3.9	-6.2	0.01
13	نظام ضمان الودائع يحقق ميزة تنافسية كبيرة للبنوك في استقطاب الودائع	1.5	3.0	19.7	51.5	24.2	78.8	3.9	-5.9	0.01
	الدرجة الكلية	0.1	2.2	11.5	58.2	28.0	82.8	4.1	-7.0	0.01

من خلال الجدول السابق رقم (2) يتضح أن العوامل التالية كانت من أبرز عوامل تأثير نظام ضمان الودائع على درجة استقرار الودائع وجذب المزيد من المدخرات إلى الجهاز المصرفي الفلسطيني، وهذه العوامل مرتبة حسب شدة الموافقة كما يلي:

1- وجود التشريعات والقوانين ذات العلاقة التي تنظم عمل نظام ضمان الودائع يؤدي إلى توفير عامل أمان للمودعين.

2- يؤدي نظام ضمان الودائع إلى إقبال المودعين لإيداع أموالهم لدى البنوك وإحجامهم عن إيداعها لدى جهات غير مرخص لها بتلقي ودائع.

3- يساهم نظام ضمان الودائع في الحد من الأخطار التي تهدد المودعين في الظروف الحرجة.

حيث إن متوسط استجابات أفراد العينة على العوامل السابقة أكبر من الدرجة التي تمثل درجة الموافقة (الدرجة 4) حسب المقياس المستخدم، مما يشير إلى وجود موافقة قوية وجوهرية على هذه العوامل باعتبارها انعكاسات جوهرية وايجابية لإنشاء نظام ضمان الودائع.

4- نظام ضمان الودائع يعمل على تغيير السلوك الادخاري للمدخرين.

5- نظام ضمان الودائع يساهم في طمأنة المودعين.

6- يساهم نظام ضمان الودائع في زيادة قدرة الجهاز المصرفي في جلب المزيد من الودائع الجديدة..

7- نظام ضمان الودائع يعمل على جذب المزيد من مدخرات الفلسطينيين.

في حين كانت باقي إجابات المبحوثين تتراوح ما بين (3.8–3.9) للعوامل التالية:

1- نظام ضمان الودائع يقلل من درجة المخاطرة المرتبطة بودائع العملاء، ويحقق ميزة تنافسية كبيرة في استقطاب الودائع.

2- يعمل نظام ضمان الودائع على جذب المزيد من مدخرات الفلسطينيين المقيمين في الخارج.

3- يعمل نظام ضمان الودائع على فرض عقوبات على البنوك المخالفة التي تعرض أموال المودعين للخطر.

وبشكل عام فقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال 4.1، وبوزن نسبي بلغ 82.8%، وهو معنوي إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهريًا عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المجال.

وبناءً عليه تتضح صحة الفرضية الثانية التي تنص على أن إنشاء نظام ضمان الودائع سيؤثر إيجابيًا على درجة استقرار الودائع وجذب المزيد من المدخرات في الجهاز المصرفي الفلسطيني.

وبمقارنة هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة يتضح أنها تتفق مع دراسة (Yorulmazer, 2003) التي أشارت إلى أن نظام ضمان الودائع حتى لو كان بسقف تغطية متدنٍ فإنه سيؤدي إلى التقليل من رغبة أصحاب الأموال والودائع في سحب أموالهم من البنوك.

ثالثًا- اختبار الفرضية الثالثة: تنص الفرضية على أن (إنشاء نظام ضمان الودائع سيساهم في زيادة مرونة السياسات الائتمانية في الجهاز المصرفي الفلسطيني):

وللتحقق من ذلك تم إيجاد النسبة المئوية لاستجابات أفراد العينة على فقرات المجال الثالث، وكذلك المتوسط الحسابي للاستجابات على كل فقرة، ثم إيجاد قيمة اختبار الإشارة لكل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال حول درجة الحياد التي تساوي 3، حيث إن النتائج الخاصة بالفرضية الثالثة موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (3)

النسب المئوية وقيم اختبار الإشارة ومستوى المعنوية لفقرات المجال الثالث

"تأثير إنشاء نظام ضمان الودائع على زيادة مرونة السياسات الائتمانية في الجهاز المصرفي الفلسطيني"

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة%	غير موافق %	محايد %	موافق %	موافق بشدة %	Mean	% الأهمية النسبية	Z-test	Sig
1	يؤدى إنشاء نظام ضمان الودائع إلى زيادة مستوى الصلاحيات وسقوف الائتمان الممنوحة لمسئولى الائتمان فى الفروع ولدى الإدارات العامة والإقليمية	1.5	21.2	33.3	34.8	9.1	3.3	65.8	-2.4	0.01
2	وجود نظام ضمان الودائع يشجع البنوك على الدخول فى تمويل مشروعات حيوية وبمبالغ كبيرة	1.5	12.1	33.3	47.0	6.1	3.4	68.8	-3.7	0.01
3	وجود نظام ضمان الودائع يعطى البنوك مرونة أكبر فى تقديم تمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسة	1.5	12.1	24.2	54.5	7.6	3.5	70.9	-4.3	0.01
4	يعمل نظام ضمان الودائع على تشجيع البنوك على الدخول في عمليات منح تمويل طويل الأجل (أكثر من 5 سنوات)	1.5	16.7	27.3	47.0	7.6	3.4	68.5	-3.4	0.01
5	يشجع وجود نظام ضمان الودائع المصارف على اتباع سياسات ائتمانية توسعية بغرض تمويل شراء الأسهم والاستثمار فى سوق فلسطين للأوراق المالية	1.5	21.2	39.4	28.8	9.1	3.2	64.5	-2.0	*0.1
6	يساهم نظام ضمان الودائع في وضع ضوابط حول نوعية وحجم الائتمان الممنوح	1.5	6.1	24.2	54.5	13.6	3.7	74.5	-5.3	0.01
7	نظام ضمان الودائع يشجع المصارف على منح التمويل للقطاعات الاقتصادية التى تتسم بمخاطر عالية مثل القطاع الزراعى والقطاع السياحى وقطاع الإنشاءات	1.5	28.8	39.4	21.2	9.1	3.1	61.5	-0.7	*0.5
8	يعمل وجود نظام ضمان الودائع على تخفيض مخاطر الإقراض والتمويل	1.5	25.8	36.4	28.8	7.6	3.9	63.0	-5.9	0.01
9	يساهم وجود نظام ضمان الودائع فى خفض تكلفة منح التمويل	7.6	28.8	22.7	39.4	1.5	3.0	59.7	-0.2	*0.9
10	وجود نظام ضمان الودائع يشجع المصارف على اتباع سياسات ائتمانية غير متشددة	4.5	25.8	27.3	28.8	13.6	3.2	64.2	-1.6	*0.1
	الدرجة الكلية	2.2	18.9	30.0	40.2	8.7	3.3	66.9	-3.1	0.01

* غير معنوي إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

من خلال الجدول السابق رقم (3) يتضح أن العوامل الثلاثة التالية كانت من أبرز عوامل تأثير إنشاء نظام ضمان الودائع على زيادة مرونة السياسات الائتمانية في الجهاز المصرفي الفلسطيني، وهذه العوامل مرتبة حسب درجة الموافقة كما يلي:

1- يعمل وجود نظام ضمان الودائع على تخفيض مخاطر الإقراض والتمويل.

2- يساهم نظام ضمان الودائع في وضع ضوابط حول نوعية وحجم الائتمان الممنوح.

3- وجود نظام ضمان الودائع يعطي البنوك مرونة أكبر في تقديم تمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسة.

حيث بلغ متوسطات استجابات أفراد العينة على العوامل الثلاثة السابقة 3.9، 3.7، 3.5 على التوالي وهي تمثل أعلى المتوسطات على فقرات المجال الثالث.

أما باقي فقرات المجال فقد تراوحت إجابات المبحوثين ما بين (3–3.4) وهي الفقرات التالية:

1- يشجع وجود نظام ضمان الودائع البنوك على الدخول في تمويل مشروعات حيوية جديدة.
2- يشجع وجود نظام ضمان الودائع البنوك على الدخول في مجالات تمويل طويلة الأجل.
3- يعمل وجود نظام ضمان الودائع على زيادة مستوى صلاحيات سقوف الائتمان الممنوحة للمسئولين.
4- يشجع وجود نظام ضمان الودائع البنوك على اتباع سياسات ائتمانية غير متشددة.
5- يشجع وجود نظام ضمان الودائع البنوك على توسيع المحافظ الاستثمارية في الأوراق المالية.
6- يشجع وجود نظام ضمان الودائع البنوك على دخول مجالات ائتمانية وتمويلية تتسم بالمخاطر العالية.
7- يشجع وجود نظام ضمان الودائع البنوك على تخفيض تكلفة التمويلات.

وبشكل عام فقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال 3.3، وبوزن نسبي يساوي 66.9%، وهو دال إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط استجابات أفراد العينة على هذا المجال يختلف جوهريًا عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المجال. وإن كانت هذه الموافقة متدنية نسبيًا مقارنة مع نتائج آراء أفراد العينة على المجالين السابقين.

وبناءً على النتيجة الإحصائية تتضح صحة الفرضية الثالثة التي تنص على أن إنشاء نظام ضمان الودائع يساهم في زيادة مرونة السياسات الائتمانية في الجهاز المصرفي الفلسطيني. مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا التأثير نسبي حيث إنه لن يتوقع أن يكون هناك أثر من حيث تكلفة التمويل، وكذلك منح التمويل للقطاعات الاقتصادية ذات المخاطر العالية وغيرها من الجوانب المتعلقة بسياسات الائتمان كما سبق توضيحه.

وفيما يتعلق بهذه النتيجة فإنها اختلفت مع دراسة (Krieg, 1999) التي تشير إلى أن وجود نظم ضمان الودائع كأحد مكونات شبكة الأمان المالي سيشجع البنوك على أن تقبل الدخول في أنشطة تمويلية واستثمارية تنطوي على مخاطرة كبيرة، وهو أمر يمكن قبوله في ظل ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية مواتية، خلافًا للظروف القائمة والمحيطة بالجهاز المصرفي الفلسطيني.

النتائج والتوصيات

أولاً– نتائج الدراسة:

1- أن استقرار النظام المصرفي والمالي يعد أمرًا ضروريًا لانسياب النشاط الاقتصادي وحمايته من العواقب الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالنظر إلى دور الجهاز المصرفي الهام في الاقتصاد الحديث.
2- يعتبر نظام التأمين على الودائع من الموضوعات التي بدأت تكتسب أهمية كبيرة على الساحة المصرفية بالنظر إلى الأزمات المالية التي تشهدها الكثير من الدول والتي أدت إلى تعثر العديد من المصارف، حيث إن الهدف من تأمين الودائع هو تحقيق الاستقرار للمؤسسات المالية على النحو الذي يكفل زيادة الثقة في النظام المالي، وبالتالي الحد من تفاقم المشكلات الاقتصادية التي تنتج عن إعسار البنوك.

3- إن مفهوم نظام ضمان الودائع المصرفية يرتبط ببعض الاعتبارات المتعلقة بدور مؤسسة نظام الودائع وتوجهها نحو حماية صغار المودعين أو امتداد دورها ليشمل مساندة المصارف في الأزمات المالية.

4- تعمل شبكة الأمان المالي المكونة من نظام ضمان الودائع والرقابة المصرفية الفاعلة، والبنك المركزي كملجأ أخير على تدعيم البنية الأساسية المالية للنهوض باستقرار النظم المالية وتعزيز الثقة بالجهاز المصرفي.

5- إن إنشاء نظام ضمان الودائع سيكون له تأثير ايجابي على درجة الثقة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، حيث إنه يعمل على الحد من الأثر السلبي للظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة، الأمر الذي يعزز وسائل الإنذار المبكر والإرشادات التحذيرية.

6- يساهم نظام ضمان الودائع في تشجيع وضع آليات التعامل مع الأزمات حسب طبيعتها (قبل حدوثها) من خلال رسم سيناريوهات بديلة تظهر الأزمات والأساليب المثلى للسيطرة عليها.

7- يعمل النظام على ضمان عدم اتساع أية أزمة مالية ومنع انتقالها من بنك إلى آخر، فضلاً عن دوره في ضمان التزام البنوك بقاعدة كافية من رءوس الأموال، مما يعزز الدور الرقابي، ويساهم في منع حدوث أية اختلالات جوهرية في أدائه.

8- يزيد إنشاء نظام ضمان الودائع من درجة استقرار الودائع وجذب المزيد من المدخرات، ويساهم في الحد من الأخطار التي تهدد المودعين في الظروف الحرجة، ويزيد من الإقبال على إيداع الأموال، فضلاً عن دوره في طمأنة المودعين، وتنمية الوعي الادخاري.

9- يؤثر أن إنشاء نظام ضمان الودائع على زيادة مرونة السياسات الائتمانية في الجهاز المصرفي الفلسطيني بنسبة طفيفة، يؤدي إلى زيادة مستوى الصلاحيات وسقوف الائتمان الممنوحة لمسئولي الائتمان، كما يشجع البنوك على الدخول في تمويل مشروعات حيوية وبمبالغ كبيرة، ويعطيها مرونة أكبر في تقديم تمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسة.

ثانيًا- توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج السابقة، فيما يلي أهم التوصيات التي أسفرت عنها الدراسة:

1- ضرورة إنشاء نظام ضمان ودائع، وذلك بسبب أهميته الكبيرة في زيادة الثقة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مما ينعكس إيجابًا على قوة ومتانة الجهاز، وزيادة درجة استقرار الودائع وجذب المزيد من المدخرات ومرونة السياسات الائتمانية، بالتالي زيادة الدور الحيوي الذي يلعبه الجهاز في دفع عجلة التنمية والنهوض بواقع المجتمع المالي في فلسطين.

2- العمل على دعم شبكة الأمان المالي وزيادة فاعلية البنية الأساسية المالية لها، بما يساهم في استقرار النظم المالية وتعزيز الثقة في الجهاز المصرفي.

3- العمل على تطوير أنظمة وتعليمات السلامة المصرفية اللازمة لدعم استقرار الجهاز المصرفي والمحافظة على استمرار ذلك في مواجهة الأزمات.

4- ضرورة اهتمام سلطة النقد الفلسطينية بتبني إنشاء نظام لضمان الودائع يأخذ في الاعتبار المقومات والمتطلبات اللازمة لإنشائه بما في ذلك جميع المخاطر المصرفية، وإصدار التشريعات القانونية اللازمة لإنشاء هذا النظام وحمايته لضمان نجاحه في تدعيم شبكة الأمان المالي.

5- العمل على عقد ورشات عمل تضم المسئولين في سلطة النقد والبنوك العاملة في فلسطين، وذلك بهدف وضع الإطار اللازم لتبني إنشاء النظام المطلوب وتوضيح أهم معالمه والركائز التي يقوم عليها.

المراجـع

أولاً– مراجع باللغة العربية:

- البساط، هشام. (1974). ***"سرية المصارف وضمان الودائع المصرفية في لبنان"***. بيروت، لبنان: اتحاد المصارف العربية.
- الدوري، زكريا؛ ويسري السامرائي. (2006). ***"البنوك المركزية والسياسات النقدية"***. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- أحمد، عثمان بابكر. (2000). ***نظام ضمان الودائع لدى المصارف الإسلامية***. (بحث رقم 54). جدة، السعودية: قسم المصرفية الإسلامية والتمويل، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية.
- آل علي، رضا صاحب أبو حمد. (2002). ***إدارة المصارف: مدخل تحليلي كمي معاصر***. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (1986). ***نظم التأمين والضمان المتوفرة للأدوات المالية والاستثمارات في الأسواق المالية الدولية***. المجلد الأول والمجلد الثاني، الكويت.
- الطيب، مصباح. (2003). "صندوق ضمان الودائع المصرفية"، بنك السودان، ***مجلة المصرفي***، العدد 27، نسخة إلكترونية، مارس.
- اتحاد المصارف العربية. (1993). ***"الإصلاح المصرفي في الوطن العربي ضروراته ومعوقاته"***. بيروت، لبنان: اتحاد المصارف العربية.
- بسيسو، عدنان. 1992. ***أضواء على الاقتصاديات العربية***. القاهرة: دار العرب للبستاني.
- حشاد، نبيل. (1994). ***"أنظمة التامين على الودائع وحماية المودعين: التجارب والدروس المستفادة"***. المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية.
- طه، مصطفى كمال. (2005). ***عمليات البنوك***. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- لاندو، ديفيد؛ وكارل ليندجرن. (1998). ***نحو إطار للاستقرار المالي***. صندوق النقد الدولي، يناير.
- سلطان، محمد سعيد أنور. (2005). ***إدارة البنوك***. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- سلطان، محمد سعيد أنور. (1993). ***إدارة البنوك***. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- عاشور، يوسف. (2003). ***آفاق النظام المصرفي الفلسطيني***. ط 2. غزة: الرنتيسي للطباعة والنشر.
- عبد الحميد، عبد المطلب. ***البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها***. القاهرة: الدار الجامعية.
- عبد الله، عقيل جاسم. (1999). ***النقود والبنوك: منهج نقدي ومصرفي***. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- أبو سمرة، رانيا. (2007). تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية العاملة في فلسطين. ***رسالة ماجستير***، الجامعة الإسلامية.
- السيقلي، محمد صالح. (2005). "المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية.. دراسة تطبيقية، ***رسالة ماجستير غير منشورة***، الجامعة الإسلامية.
- سلطة النقد الفلسطينية. (2010). ***تقرير الاستقرار المالي الأول لعام 2009***. سبتمبر.

- مصرف سوريا المركزي. (2007). ***التقرير السنوي لعام 2007***.
- سوق فلسطين للأوراق المالية. (2009). ***التقرير السنوي لعام 2009***.
- الجمعية الدولية لضامنى الودائع، موقع الكتروني، ***www.iadi.org***.

ثانيًا- مراجع باللغة الأجنبية:

- Demirguc-Kunt, Kane and Laeven. (2006). ***Determinants of Deposit Insurance Adoption and Design***. Washington: World Bank.
- Laeven, Luc. (2002). ***Pricing of Deposit Insurance***. (Working Paper No. 2871), The World Bank, Financial Sector Strategy and Policy Department, July.
- Nicholas J. and J. R. Ketcha. (1999). ***Deposit Insurance System Design and Considerations***. (BIS Policy Paper), Basel: Bank For International Settlements,.
- Talley, Samuel H. and Ignacio Mass. (1990). ***Deposit Insurance System***. (WPS 548), Washington: World Bank, November.
- Thomas J. Sheehan. (2000). "Independent Community Bankers of America – ICBA", Roundtable on Deposit Insurance, April 25.
- Zhong– wen, LIU. (2007). "The Analysis of U.S. Deposit Insurance System and The Enlightenment to China", ***Chinese Business Review***, Jan., Vol. 6, No. 1 (Serial No. 43) U.S.A.

The Impact of Deposite Insurance System On the Stability of the Palestinian Banking System Analytical Study of Field

Dr. Ali Abdallah Shaheen
Associate Professor
College of Commerce
Islamic University – Gaza

Raft Ali El-Araj

Master of Accounting and Finance
Palstine Monetary Authority

ABSTRACT

This study aims to put under analyzes Range of the impact of Deposit Insurance System on the stability of the banking system in terms of reviewing the features, details, reasons of its establishment and the main issues related to the deposit insurance systems. as well as explaining the other components of the financial safety net which is the function of the central bank as the Lender of Last Resort and Prudential Regulations and Supervision of Banks, also this research clarifies the nature of interrelationships and the mechanism of information exchange and the coordination between the various components of the financial safety net.

The study used the analytical descriptive method and the comprehensive survey to study and analyze various aspects of the deposit insurance systems and its importance in supporting the financial safety net. The study used the questionnaires to collect data from the origin recourses, which has been distributed to all members of the study community which are (85) employee represented by general/regional managers, their deputies and assistants in operating banks in Palestine, in addition to the staff of banking supervision department and department of research and monetary policies in the Palestine Monetary Authority.

The study concludes that there is a presence of a significant and essential influence to establish a system in order to insure the Palestinian deposits in order to increase the degree of confidence in the Palestinian banking system, as well as to increase the stability of deposits and attracting more savings, as well as the positive influence on increasing the flexibility of credit policies in the Palestinian Banking System.

The study recommends the need to establish a system to insure that Palestinian deposits in the light of what was cleared of a positive impact on strengthening and enhancing the stability of the banking system and increase the vital role played by banks in serving of the Palestinian economy and society.